العنف المعاصر في البلاد العربية الإسلامية

الشيخ الدكتور ناصر بن سلمان العمر

نشر في كتاب

ظاهرة التطرف والعنف..

من مواجهة الآثار إلى دراسة الأسباب

(سلسلة مشروعات ثقافية)

مركز البحوث والدراسات

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة، الطبعة الأولى محرم 1428هـ موافق يناير 2007م

أعيد نشره إلكترونيا في رمضان 1439 / مايو 2018

في البلاد العربيه والإسلاميه

الدكتور ناصر بن سلمان العمر (*)

طريقة إدارة المال العام ومظاهر الفساد المالي والإداري مصحوبةً بازدياد المظالم وضياع حقوق الأفراد، وممارسة النفوذ والسطوة من قِبَلِ الطبقات العليا والشعور بالحرمان عند الطبقات الدنيا مادياً واجتماعياً، أسهمت بنشوء ظاهرة العنف والتطرف وامتدادها.

مدخل:

أُثَمِّن بتقدير بالغ، لمركز البحوث والدراسات في قطر حرصه واهتمامه بدراسة ظاهرة العنف والتطرف وتأثيراتها على مجتمعاتنا.

وكلي أمل ورجاء، أن يوفق الله المشاركين في إعداد هذه الدراسة النظرية وأن يأخذ بأيديهم ويسدد جهدهم ليخرجوا بأعدل وأصدق دراسة عن هذه الظاهرة.

والدور الحقيقي لمراكز الدراسات، يبرز بدرجة كبيرة في الأزمات، والمنتظر منها أن تبتعد عن المجاملات فتضع يدها على موضع الداء مهما كان مؤلماً، وأن تنتهج منهجية علمية وموضوعية بعيدة عن التضليل الإعلامي الذي يحيط بالمنطقة وللأسف الشديد.

وإني لأشكر لكم دعوتي للمشاركة في إعداد هذه الدراسة، وإبداء الرأي ووجهات النظر حول هذه القضية، وأصدقكم القول: إنني بذلت خلاصة جهدي وتجربتي في صياغة هذه الرؤية ، ولم أهتم لشيء كاهتمامي لهذا الموضوع خلال الفترة الأخيرة، وأحب أن أؤكد لكم أن ما تجدونه فيها من مكاشفة فدافعه الرغبة في وضع اليد على

(*) داعية وباحث أكاديمي.. (السعودية).

الحقيقة.

و حديثي إليكم هنا حرصت كل الحرص أن أتجرد فيه من كل المؤثرات الجانبية، وبنيته على إطلاع تام وإلمام ومتابعة للظاهرة بعمومها.

لكنني وقبل ختام هذا المدخل.

أطالب وبشدة أن تتجاوزوا الطروحات التنظيرية الإنشائية، وأن تتبعوا إصداركم هذا بخطوات عملية جادة، نتيجةً للدراسات الموضوعية الموثقة التي نأمل أن تتوصلوا إليها – بإذن الله – حول أبعاد الظاهرة كلها ومن المصادر الموثقة، بعيداً عن أي مؤثرات أخرى لا توصل إلى النتيجة المرجوة، وأن يشمل ذلك رسم برنامج عملي تفصيلي لخطوات الحل التي يشارك فيها كل صاحب قرار وتأثير في ظاهرة العنف.

مقدمات لابد منها

- مسلمات:

من المسلمات في حقيقة الإرهاب:

- أن الغلو والتطرف سمتان طبيعيتان لأي تجمع بشري، كما أن التفريط سمة بشرية كذلك.

- العنف والإرهاب المعاصر يمثل ظاهرة عالمية لا يختص بها مجتمع أو دين.

- تتسم الظواهر البشرية بالتداخل والتعقيد، وتتأثر بالظروف والأحوال التي يعيشها كل مجتمع وتفاعلاتِه مع البيئات والدول من حوله، وسيكون من التبسيط المخل الحديث عن عامل دون آخر.

- ظاهرة العنف تمثل إفرازاً لواقع تصنعه أطراف عديدة، وتتداخل فيه الأطراف والمسؤوليات.

- الغلو والعنف في المجتمعات غير المسلمة يبرز كظاهرة ملموسة ومتكررة في واقعهم الاجتماعي والثقافي والسياسي.. وبذرة الصراع متجذرة في العقلية الغربية القديمة والحديثة «هانتنجتون».

- من ظواهر العنف العام في المجتمعات الغربية:

- حوادث الانتحار الجماعي، كما حصل قبل سنوات في أمريكا.
- الميليشيات المسلحة المعارضة لحكوماتها والموجودة بالعشرات لديهم.
- حوادث العنف المسلح: في المدارس وفي التجمعات وبين أصحاب المصالح.
- تفجيرات ضخمة كتفجير أوكلاهوما.

- تنظيمات الإرهاب السياسي في عدة دول أوروبية وآسيوية.
- عصابات المافيا وترويج المخدرات كلها بضاعة غربية.

الغلو والعنف في المجتمع المسلم يقعان في ظروف مرحلية ومكانية خاصة، وليس سمة بارزة من سمات التجمعات الإسلامية. ولقد حسم أمر التعامل معهما من أول عهد الرسالة، ثم وقع التفصيل لذلك في عهد الخلفاء الراشدين، وكان هديهم حجة على الأمة كلها.

- مغزى التوقيت:

- يتمحور تسليط الأضواء على الإرهاب المنسوب إلى المسلمين في المرحلة الأخيرة ويتم نسيان أو تجاهل إرهاب كل الأطراف الأخرى.

- أزمات العالم الإسلامي ليست جديدة، وتسلط أعدائه عليه ليس وليد اليوم، وإخفاق كثير من حكوماته في إدارة شؤونه ليس أمراً طارئاً، فلماذا تفجرت ظاهرة الإرهاب في المنطقة الإسلامية بهذه الصورة وبهذا الحجم المكبر والمضخم والمتعدد الصور والألوان؟

- لماذا يُعطى الإرهاب المنسوب إلى المسلمين كل هذا التركيز السياسي والأمني والإعلامي، ويصنع منه القضية العالمية الأهم والأبرز؟

- هل وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الأراضي الأمريكية مبرر كافٍ لهذا التغير؟!

- لقد استهدفت - من قبل - المصالح الأمريكية في أراضي عربية وإسلامية وفي أراضي غربية، بل حتى مصالح أوروبية ويهودية في أراضيهم، فلم يحصل ما حصل الآن، فما هو المتغير وما هو السر!؟

المتغير – فيما يظهر جلياً – هو اختيار العالم الإسلامي ليكون العدو المفترض للعالم الغربي، المتفرد بالقيادة بعد تفكك القوى الشيوعية في العالم.

– البحث عن صياغة لطبيعة المواجهة مع العالم الإسلامي كانت هي محور المباحثات الدورية المتكررة بين القيادات الأمريكية والروسية، ومحور اجتماعات حلف الناتو لسنوات متعددة.

– كان من الصعب على الغرب، بالقيادة الأمريكية، أن يتقصد العالم الإسلامي بمواجهات وهيمنة إضافية جديدة دون مبررات مقنعة ومقبولة. فقادهم مكرهم إلى أن صناعة المواجهة والصراع مع العالم الإسلامي – كما خططوا لها – يجب أن تبدأ من العالم الإسلامي، ولذلك نشأت وتضخمت ظاهرة الإرهاب المنسوب للمسلمين.

– فإذاً القضية الجوهرية التي ينبغي أن نتنبه لها جميعاً أن ظاهرة الإرهاب المزروعة من الخارج في منطقتنا، تأتي في إطار الصراع الثقافي والحضاري، التي يفرضها الغرب علينا فرضاً. ومن خلالها فقط يجب أن نفهم ونفسر الأحداث، وأن نجعلها موجهاً للحل ومحفزاً للمشاركة في المواجهة ضمن الانتماء الصحيح.

– ينبغي أن نحذر جميعاً من الانزلاق وراء الفخ الذي يريدنا الغرب أن نقع فيه، بالتركيز على أن مشكلة الإرهاب مشكلة داخلية فقط وتتحمل الأطراف المحلية دون غيرها المسؤولية عنها، وهذا غير صحيح، بل إن مسؤوليتهم ليست محل شك أو ارتياب.

– أخطاء العالم الإسلامي، حكومات وشعوباً، وأخطاء أبنائه المتورطين في أحداث العنف تتحمل جزءاً من المسؤولية، لكن الأعداء يجيدون استغلال هذه الأخطاء وتوجيهها لما يخدم مصالحهم وأهدافهم البعيدة وغير المعلنة.

– القوى المتسلطة العالمية تدرسنا وتدرس تناقضاتنا بعناية، وتعمل على إشعال الأزمات بيننا، ثم ترقبنا نرتبك في إطفائها ونغفل عمن أشعلها في الحقيقة، ثم يتدخلون بعد ذلك في ثوب الناصح والمنقذ.

– الآن يتم محاصرة العالم الإسلامي بحكوماته ومنظماته ومواطنيه، بل وحتى الجاليات الإسلامية في العالم الغربي تُحارب وتحاصر وتخسر العديد من حقوقها السابقة باسم الحرب على الإرهاب.

– حرب المصطلحات:

– من أبرز ما يلحظ على الجهات المستفيدة من صناعة ظاهرة الإرهاب والترويج لها، إصرارها على الهروب من إصدار تعريف مفصل ودقيق للإرهاب.

– هذا الهروب يكفل لهم ممارسة ألوان مختلفة من الإرهاب الدولي الذي يخدم مصالحهم والترويج لها باسم الدفاع عن حقوق الإنسان وعن الأقليات، وحق الدفاع عن النفس. بينما هم في حقيقة الأمر يقعون في مزيد من الانتهاك لحقوق الإنسان ومن التضييق للحريات، فيما هم يتبجحون بالحفاظ على هذه القيم. ويكفل لهم التشنيع على كل ألوان المقاومة المشروعة لحملات الاحتلال إذا كانت في مناطق العالم الإسلامي، ووصمها بصفة الإرهاب.

– نحن وقعنا في فخ خلط وتضليل المصطلحات، وازدواجية المعايير.. ومن الأمثلة على ذلك:

– **الإرهاب والجهاد**: فقدنا القدرة على التمييز بينهما حتى لدى بعض أهل العلم والدعوة، حتى أصبح الجهاد الفلسطيني إرهاباً وتأييده فضلاً عن دعمه مالياً تحريضاً على الإرهاب، وقل مثل ذلك في العراق والشيشان وأفغانستان وغيرها.

- **الكفر والإسلام**: تعميق فتنة التكفير المتبادل في واقع المسلمين تمثل أخطر النتائج لظاهرة الإرهاب. إن فتنة التكفير التي وقع فيها بعض المتورطين في أحداث العنف والتفجير، عولجت بخطأ مماثل، فوصفتهم الوسائل الإعلامية وبعض أهل العلم بالكفر كذلك. ومن المهم أن نتذكر أن الظلم والتعدي لا يعالج إلا بالعدل والحزم، وليس بالظلم المماثل. ولابد أن نحذر من الوقوع في حقيقة الخذلان التي حذر منها الشرع، وأن نحذر من أن يُجعل بأسنا بيننا ويسلط بعضنا على رقاب بعض.

- **الخروج والبغي**: مصطلحات شرعية تتسم بالدقة والإنصاف، أصبحنا نطلقها على عواهنها، ويتحدث فيها من يحسنها ومن يجهلها، والعدل والإنصاف يكمن في الوصف الدقيق لهم والتعاطي معهم، وذلك أدعى لهم للتوبة والتراجع عما هم فيه. والتجني والتعدي مدعاة لإثارة شهوة الانتقام والرد بالمثل، وهذا إرهاب بذاته.

- **التعميم والتخصيص**: ينبري في أوقات الفتن أهل الأهواء والنفاق، ليصفّوا حساباتهم مع خصومهم من أهل العلم والدعوة، فيزيدوا بذلك الأزمة فداحة. كما أن الحديث عن ذات المتورطين في أحداث العنف بتعميم دون تفصيل فيه تجاوز وعدم دقة، فهم بينهم فوارق وتباينات، فلا بد من التنبه لذلك.

- **الإصلاح والإفساد**: دعوى الإصلاح يدعيها الجميع، من الأمريكان في الخارج إلى أتباعهم في الداخل، لكنه إصلاح يراد له الاقتداء بالنموذج الأمريكي ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ (البقرة: 11).

- الحرب الإعلامية:

– الآلة الإعلامية الضخمة تم تسخيرها بكل دهاء للتهويل من هذه الظاهرة، وتطويع المنطقة الإسلامية تبعاً لذلك للمعايير العالمية، السياسية والثقافية والأخلاقية والاقتصادية.

– ولقد تجاوبت وسائل الإعلام العربية والإسلامية مع هذه التوجهات وأصبحت تعيد بث ونشر المواد الغربية بالكامل حول هذه القضية، وتعيد بث المواد الإعلامية التي تعيد تشكيل العقلية العربية وأنماطها السلوكية.

– فوقعت في حقيقة الأمر في إرهاب لا يقل فداحةً وخطراً، إلا أنه لا يظهر فيه سفك للدماء، وتدميره لا تظهر آثاره إلا بعد سنين « والحرب مبدؤها كلام».

– ولابد من التنبه أنهم تدرجوا في تضليلهم الإعلامي وحديثهم عن المتورطين في العنف، من المحدد إلى الغامض ومن الخاص إلى العام ومن الأشخاص بذواتهم إلى الصفات والسمات العامة، وفي هذا خطر توسيع لدائرة الاتهام، بدلاً من التضييق والتحديد.

– فوضى تفسير النصوص:

– أُخضعت نصوص الشريعة الإسلامية المطهرة للكثير من الجرأة في التفسير والفهم والتحليل، لما يتماشى مع المرحلة الجديدة، حتى وقعنا في فوضى حقيقية لتفسير النصوص وتناول العلوم الشرعية. وفي هذا لا يمكن تبرئة علماء العالم الإسلامي من المسؤولية، لكن من الإنصاف أن ندرك أن حجم الدعم والترويج لهذه الفوضى عبر الوسائل الإعلامية المختلفة، مقصود ومراد لذاته، والوسائل المتاحة لمواجهته محدودة. وعلى هذا ستكون قدرة العلماء في إقامة الحجة على المتورطين في عمليات الإرهاب ودفع شبههم محدودة في ظل هذه الفوضى.

– من أكبر الأخطاء التي وقعت فيها بعض الجهات الرسمية في كثير من الدول

الإسلامية، خلق نوع من التصنيف لأهل العلم والدعوة، ومن ثم التفريق بينهم في فرص التأثير والقرار أو في إمكانات الحركة والحضور الجماهيري، على أساس من القرب أو البعد من مصلحة الأطراف السياسية وليس على أساس من الأهلية العلمية أو الاستقلال ومنهجية الاستدلال.

– هذا التفريق، وذلك الربط لبعض العلماء والدعاة بصاحب القرار السياسي، والتأثير في اجتهاداتهم بما يخدم توجهات صاحب القرار، هو من أكبر الأسباب التي أفقدت كثيراً من العلماء لدورهم في معالجة ظاهرة الإرهاب، وهو من أكبر الأسباب التي أسهمت في بروز شخصيات علمية جديدة ومؤثرة في الشباب المتورطين في ظاهرة الإرهاب.

– بين الصمت والإدانة:

– من سنن الله الكونية اختلاف الناس في تلقي وفهم آياته ونصوصه الشرعية، فيوجد عند بعضهم تطرف في الفهم والتطبيق، كما يوجد عند بعضهم الآخر تطرفٌ في الإهمال، لكن الأكثرية من أمة الإسلام، ولله الحمد، يفهمون ويطبقون ما تورثه هذه النصوص من اعتدال وهداية واستقامة، وذلك لأنهم يتعرضون منذ سنواتهم الأولى لنصوص الشريعة بفهمها المعتدل في بيوتهم ومدارسهم.

– بعض النصوص والمفاهيم الشرعية، قد يفهم من قراءاتها التي يقدمها بعضهم أنها تؤدي إلى صورة من صور التطرف، والخلل ليس لذات النص وإنما لفهم المتلقي أو المتكلم، والإنصاف أن يلحق هذا الفهم وتلك القراءة بأصحابها، وألا تربط بالشريعة المطهرة ونصوصها المحكمة، وألا تربط أيضاً بمن لا يتفق مع هذا الفهم أو تلك القراءة، فالانجرار وراء ذلك والدوران حوله والتركيز عليه يزيد الأزمة ولا يعالجها، ويباعد من مواقف الأطراف المتداخلة. مع التأكيد على أهمية التفريق

بين التدين الملتزم بشرع الله وبين منهج التطرف والغلو الذي قد يستند على بعض النصوص بطريقة خاطئة وأفهام مغلوطة.

– سمة التطرف هي حقيقة بشرية واقعية قد توجد عند بعضهم، غير أن انتشارها ومستوياتها تختلف بحسب الظروف المكانية والزمانية، وبحسب الأحوال والأوضاع المحيطة بها، وقد يسهم المعاصرون للشخصيات المتطرفة في صناعة سمة التطرف لديهم وتضخيمها وتنميتها حتى تصبح ظاهرة اجتماعية وأمنية.

– تكرار الربط بين العلماء والخطاب الديني وظاهرة العنف، يمثل نوعاً من التجني، وتوسيعاً لدائرة الاتهام والإدانة، بصورة لا ينبغي أن يقبل بها العالم الإسلامي كله.

– اتهام الصامتين بالتواطؤ، هو نوع من عدم الثقة والتشكيك في الأصل الذي تعيش عليه أمة الإسلام، ويذكرنا بالامتحان في فتنة القول بخلق القرآن. وقد يتناقض مع توجيه النبي ﷺ، باعتزال الفتن وعدم الخوض فيها، ومما قال فيها: «**سَتَكُونُ فِتَنٌ الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ، وَالْقَائِمُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي، وَالْمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي**» [1].

– ليس كل صامت مؤيد أو متواطئ، فقد يكون سكوته لعذر شرعي ومانع معتبر، كما أن ليس كل مندد صادق في تنديده.

– الإدانة الحقة والصادقة تظهر من النهج العام الذي عليه أهل الدعوة والعلم، ويقول به صراحة بعضهم، وهو من فروض الكفايات وليس من فروض الأعيان.

– الإدانة الحقة هي التي لا تبالغ وتغلو في التشنيع والتشويه، إنما تقول بالعدل والإنصاف، ولا تقف عند حد التخطئة بل تطالب بالبحث عن الأسباب وطرق العلاج.

– من هو المحرض على الإرهاب:

(1) أخرجه مسلم.

– واجب العلماء الشرعي، الذي ائتمنهم الله تبارك وتعالى عليه، يتمثل بالشهادة بالحق والعدل على الخلق، وألا يأخذهم في الله لومة لائم، وأن يشهدوا على التجاوزات والانحرافات، ويأمروا بالمعروف وينهوا عن المنكر، على نور من كتاب الله وسنة نبيه.

– يدعي المغرضون أن شهادة العلماء بالحق على واقع المسلمين اليوم هي التي تحرض على العنف، وهذا من الباطل. فالعلماء كما أنهم لا يجاملون في المعاصي والمنكرات ولا يقرونها، فهم كذلك يرسمون طريقهم الشرعي قولاً وعملاً في كيفية إصلاح المنكرات.

– والأولى أن نتنبه إلى أن الواقعين في حدود الله أو المتجاوزين لها والمعاندين لها، هم الذين يصدق عليهم أنهم محرضون على الإرهاب، لأنهم يثيرون أهل الغيرة والحمية والذين قد يكون فيهم من يجهل الطريق الشرعي للإنكار ويقع في الغلو والعنف.

– كرامة الإنسان:

– جاءت الشريعة المطهرة بكرامة الإنسان.

– هذه الكرامة وحدودها هي من القيم الإسلامية، التي يجب أن نطبقها بعدالة ومع الجميع.

–يجب ألا يأخذنا الغضب من المتورطين في أعمال العنف إلى أن نهدر قيمة وكرامة الإنسان في بلاد المسلمين، عند إطلاق الحملات الأمنية لملاحقتهم. ويجب أن نقدم النموذج الإسلامي الأمثل للتعامل مع هذه القضايا، وألا نكون واقعين في الظلم والتعدي كما يفعل الغرب في حربه للإرهاب، وأن نلتزم بالتشريع الإسلامي العظيم حيال ذلك.

المنهجية الأمثل لدراسة الظاهرة

– ظاهرة العنف وعمليات التفجير في البلاد العربية والإسلامية، تمثل إفرازاً لواقعٍ صنعته أطراف عديدة، وسيكون من التبسيط المخل لمثل هذه القضية المعقدة، الحديث عن طرف دون آخر، وعن عامل دون غيره.

إذ تتداخل فيها الأطراف والمسؤوليات الرسمية وغير الرسمية، السياسية والعلمية والشرعية والقضائية والأمنية والاجتماعية والإعلامية، كما تؤثر فيها العوامل الفردية النفسية والأسرية البيئية والتعليمية الثقافية والاقتصادية، فضلاً عن المتغيرات والمستجدات الداخلية والخارجية.

– تناول هذه القضية المعقدة يجب أن ينطلق من شعور متوازٍ بالمسؤولية والجدية، وأن يتحدث كل طرف عن مسؤوليته الخاصة، لا عن دور ومسؤولية الآخرين فقط؛ لأن الحديث عن الآخرين والحرص على تغطية الأخطاء الذاتية سينتهي بنا – كما هو الواقع الآن – إلى تراشق وتجاذب وتصفية حسابات بين شتى الأطراف.

– ما لم تبحث الظاهرة بهذا العموم والشمول وبتلك النزاهة والمسؤولية، فستكون الجهود ضياعاً للأوقات، ومزيد ابتعاد عن الفهم الصحيح للمشكلة، وإهداراً للجهود الموصلة إلى طريق العلاج الحقيقي، بل قد نساهم في استفحال الظاهرة وازديادها إذا أصررنا على الأساليب القائمة في التعامل مع الظاهرة.. والمصيبة كل المصيبة أن نتبنى علاجاً أملته رغبة طرف أو انحيازه لكنه لا يعالج المشكلة في الحقيقة، بل قد يؤدي إلى تفاقم الأزمة وتوسع المعضلة.

– اختزال الدراسة والتحليل للظاهرة في عامل مؤثر واحد، أو تركيز الحديث على طرف واحد، قد يوحي بأنه تصرف مقصود إذا أفرد لهذا الاختزال والتركيز والتصريحات الرسمية والتغطيات الإعلامية. ومن المصلحة المحضة، ومن استراتيجيات الاستقرار أن ننأى بأنفسنا عن هذا المشهد الراهن، وأن تنأى الجهات الرسمية في المنطقة بنفسها عن الظهور بمظهر المتبنى للاختزال أو التركيز المنحاز.

– أمن مجتمعاتنا الإسلامية هو مسؤولية جماعية، يتحملها كل عاقل رشيد، وإنه لمن الخيانة أن يفرط أحد في هذه المسؤولية أو أن ينشغل بتحصيل المكاسب والامتيازات.

ونحن ننطلق في موقفنا هذا من حقيقة أن المنطقة العربية والإسلامية تختزن في جنباتها تاريخاً طويلاً من الاعتزاز بالإسلام والحفاظ عليه والشهادة على الناس من حولهم انطلاقاً من تعاليمه وأحكامه وآدابه، ومن هنا فسيكون من التهور الشديد أن نعالج الانحرافات الطارئة اليوم بالتهور وبتهديد أمن منطقتنا.

– ونحن نقدم هذه الورقة، يجب أن يكون من أهم المنطلقات التي ننطلق منها لعلاج ظاهرة العنف:

ألاَّ نختلف في تخطئة وإدانة مسلك العنف والتفجيرات التي وقعت، والتأكيد على أنها ليست وسيلةً شرعيةً من وسائل الإصلاح المنشود.

أهم العوامل والأسباب المفرزة للظاهرة

أولاً : على المستوى الفردي:

1- عوامل نفسية وبيئية:

- **الشخصية النمطية العنيفة** : تمثل انحرافاً ذاتياً عند بعضهم، قد يكون مرضاً وراثياً أو انعكاساً لمؤثرات خارجية، وليس للتدين أي علاقة مباشرة، فقد تكون الشخصية المتطرفة إسلامية أو ليبرالية أو يسارية.

- قد يغلب عليها الجانب الحركي الميداني، فتكون تنفيذية لمهمات يرسمها غيرها، أو يغلب عليها الجانب الجدلي الفكري الانطوائي، فتكون تنظيرية وقيادية .

كما يوجد بينهما شريحة وسطى كبيرة ممن لديهم قابلية العنف، ويتوقف انخراطهم في هذا المسلك على وجود العوامل والأسباب الأخرى، وإذا لم يبادر إلى معالجة الظاهرة وأسبابها الحقيقية فستغذي هذه الشريحة دوامة العنف.

2- عوامل أسرية وبيئية:

كوجود الأب المتسلط، أو غلبة الغضب والشدة على أفراد الأسرة أو المنطقة والبيئة. دون أن يجد الشاب علاقات أو وسائل تأثير معتدلة أخرى.

3- الظروف المعيشية والمادية:

الحقيقة أن هذا الجانب، لا يمكن أن يكون سبباً رئيساً بذاته، لكنه قد يكون عاملاً مساعداً، فالأصل أن الفقر يكسر قلوب أهله، والغنى يزيدها ثقةً وجرأة. لكن المشكلة في هذا الجانب تعود - في تقديرنا - للحرمان من الحقوق والفرص،

كما ترتبط بالظلم والعدوان والتعدي، الذي توجد مظاهره في المجتمع، الذي يعاني منه الفقير والغني على حدٍ سواء، فيدفعهما للعنف والتمرد على هذا الواقع.

4- المستوى التعليمي:

أيضاً من الإخلال وعدم الدقة أن نقول بمحدودية تعليم المتورطين في العنف، ومن التضليل أن نقول: إن نوعاً معيناً من التعليم والثقافة هو المفرز للعنف.

لكن من الصواب أن نقول: إن التعليم الهزيل العاجز عن بناء معالم الشخصية المستقلة المتمكنة والمقتنعة بقاعدتها العلمية التي تحصلت عليها من خلال مؤسسات التعليم أو غيرها من مصادر التعليم، عامل مؤثر في وجود هذه الشخصيات من حيث قابليتها لتغير القناعات والمواقف عند أول مناقشة أو تأثير.

ثانياً : على المستوى العام « وهي تمثل السياق التحريضي العام»:

1- عوامل علمية شرعية:

احتاجت البلاد العربية والإسلامية في مسيرة التحديث لبناءٍ إداري ونظامي لمختلف المؤسسات والقطاعات، لكن هذا البناء تم في إطاره الأعم والأغلب بعيداً عن الرؤية العلمية الشرعية، مما زاد من الهوة القائمة اليوم بين ما يفهمه الناس من دينهم وبين ما يعيشونه في واقعهم.

وهنا لابد من التأكيد على أن مجتمعاتنا مجتمعات مسلمة، ومن الطبيعي أن يحتاج أفرادها للعلماء الربانيين الذين يلبون حاجاتهم الشرعية، وحينما لا يجدون أمثال هؤلاء فسيبحثون عن غيرهم، وبسبب تلك الضرورة التي يحتاجها أفراد المجتمع ونظراً للقرارات الإدارية التي تقيد المؤهلين عن القيام بدورهم، يندفع بعض الأفراد إلى أحضان غير المؤهلين.

2- عوامل دعوية اجتهادية:

التقييد للمؤسسة العلمية الرسمية وربطها دائماً بالاختيارات الرسمية في البلاد الإسلامية، فتح الباب واسعاً أمام الاجتهادات الدعوية الإصلاحية، لا لشيء إلا لطبيعة هذا الدين التي تربي أهلها على الإصلاح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.. لكن منهم من يخطئ ومنهم من يصيب.

المشكلة أنه في هذه القضية بالتحديد، كثيراً ما يثار على الصعيدين الرسمي والإعلامي الحديث عن الدور الخارجي وتحديداً بعض الحركات الدعوية والجهادية.

وأحسب أن في هذا خلطاً وإجمالاً. فالحقيقة أن الحركات الإسلامية هي في أصلها حركات إصلاحية.

لكن في الوقت نفسه لا يمكن أن ننكر ضمور المواكبة العلمية والدعوية والإصلاحية في هذه الحركات لمتغيرات العصر، وذلك لأسباب عديدة من ضمنها القيود الرسمية، وعدم الاستجابة لنداءات المصلحين، فضلاً عن جوانب قصور تعيشها هذه الحركات.

ولابد من الاعتراف بأن الجهود الدعوية المحلية ذات الطابع العلمي التربوي حاولت لفترة ما أن تسدد وتقارب في احتواء وتوجيه النزعات الشبابية الحماسية والمعترضة على مجالات التجاوز وعلى بطء العلماء في الإصلاح.

لكن على إثر عدم ثقة الجهات الرسمية بهذه الجهود، وتبنيها لمنعها ومحاربتها والتضييق عليها، نشأت أزمة، انتهت بإيقاف هذه الجهود وأصحابها، مما زاد من حنق المتحمسين ووفر بيئة خصبة، دفعت بعضهم إلى الانجرار وراء مظاهر العنف والتطرف، في ظل غياب العناصر ذات التأثير المباشر القادرة على الوقوف في وجه أي خروج عن منهج الوسطية والاعتدال.

3- عوامل سياسية داخلية:

تجربة التحديث في الدول العربية والإسلامية كانت متسرعة، ولم تأخذ بالاعتبار التمثيل المتساوي بين صاحب التخصص المطلوب مشاركته وخبرته «ممن يسمون عادةً بالتكنوقراط» وبين صاحب العلم الشرعي والتجربة الاجتماعية المحلية، الذي قد يسهم في المحافظة على تماسك المجتمع عند نقلنا للتطبيقات التحديثية العصرية التي قد يكون لها مساس بمسائل شرعية دينية أو اجتماعية بيئية.

والحرص على التنمية والتطوير دفع إلى تقريب من يتبنى العصرنة، كما يقال ، والأخذ برأيه ومشورته ومنحه مراكز القرار والتأثير، بينما من يملك التحفظ لأسباب شرعية واجتماعية قد لا يمنح هذا الدور أو يكون دوره هامشياً.

بهذه الخلفية اتخذت بعض الدول عدداً من القرارات والخطوات الداخلية التي فسرت داخل مجتمعاتها المحافظة بطريقة أثرت في مصداقية هذه الدول، إما لذات هذه القرارات والخطوات أو لتوقيتها وظروفها، فإذا أضفنا لهذه الضغوط والتغيرات الاجتماعية المفروضة بسلطة الحاكم، وهي تَلقْى عدم رضا شعبي، فقدان أي آلية سياسية لإبداء الرأي أو الاعتراض، أو سبل قانونية للمطالبة بالتغيير، فمن المتوقع أن يزداد الاحتقان، ومن ثم تكون له آثار مدمرة، وهذا ما يحدث.

4- عوامل سياسية خارجية:

ويمكن إجمالها بالعلاقات الإقليمية والدولية التي انخرطت فيها الدول العربية نظراً لطبيعة الواقع السياسي الدولي. لكن هذه العلاقات والمواقف المصاحبة لها، فسرت من قبل بعضهم بطريقة أثرت أيضاً في مصداقية هذه الدول وفتح المجال للمزايدات والاجتهادات حول هذه العلاقات والمواقف.

5- عوامل اقتصادية وإدارية وتنظيمية:

طريقة إدارة المال العام ومظاهر الفساد المالي والإداري مصحوبةً بازدياد المظالم وضياع حقوق الأفراد، مع الشعور بالنفوذ والسطوة عند الطبقات العليا والشعور بالحرمان عند الطبقات الدنيا مادياً واجتماعياً، أسهمت بنشوء ظاهرة العنف والتطرف.

بينما كانت الطبقة الوسطى، الأكثر في المجتمع، ترقب المشهد بتذمر شديد، وإن لم تكن أشد تضرراً، وخصوصاً مع تفاقم مظاهر الإخفاق في تشغيل وإدارة قطاعات العمل العام، وتفشي المحسوبية.

هذا العامل تحديداً - يبدو لي - أنه من أكبر ما أوجد تمرداً على الشعور المطلوب بالحرص على المنجزات والمكتسبات، وأضعف الوحدة الاجتماعية بين أطرافها، بل إنه أعطى ظاهرة العنف تأييداً من أطراف كثيرة لا تتفق مع المنفذين في أهدافهم وبرامجهم، لكنها وجدت فيما حدث تنفيساً للكبت، وانتقاماً للشعور بالظلم والحرمان.

6- العوامل الإعلامية:

مما زاد في احتقان الوضع الداخلي في البلاد العربية والإسلامية بدرجة كبيرة ولم توله الجهات الرسمية عنايتها واهتمامها، منع الأطراف ذات الرؤية الإسلامية واجتهاداتها الواقعية في المسائل المعاصرة من إعطائهم الفرص الإعلامية المتساوية مع غيرهم، مما ولد جواً من الانطباع بأن الأنظمة الحاكمة لا تريد هذه الرؤية، وللأسف أن الأطراف المحتكرة للإعلام زادت من هذه المشكلة وأعطتها بعداً تحريضياً، إذ امتلأت الوسائل الإعلامية بلغط محموم حول التطرف والعنف، وبيئته

وأسبابه من وجهات نظر متحيزة ومثيرة للكثير من الشبهات والشهوات، ولقد استغلوا الأحداث لإثارة العديد مما كانوا يحجمون عن إثارته فيما مضى، وأخذوا يتحدثون بكل صراحة عن «بيئة التدين» التي تميز بها مجتمعاتنا -ولله الحمد- متهمين إياها «بصناعة التكفير والتطرف» ومطالبين بفتح أبواب التغريب والتضييق على محاضن الدعوة المحلية والخارجية، كل ذلك أعطى انطباعاً سيئاً، وزاد من تخوفات المجتمع المحافظ على بيئته الدينية، ووفر جواً داعماً لأطروحات العنف والتطرف.

7- عوامل خارجية:

وتتلخص في الأزمات الإقليمية والعربية والإسلامية، بدءاً من قضية فلسطين إلى أزمات الخليج المتتالية، إلى الحروب في أفغانستان، إلى غيرها من الأزمات العربية والإسلامية، والموقف الدولي منها والأمريكي تحديداً، الذي أحرج الحكومات، ودفع بالمنطقة وشعوبها إلى شعور بالضعف والمهانة والمذلة، وخلق جواً من الاستعداد للتهور بأي طريقة للخروج من هذا المأزق.

وفي رأيي أن الحكومات تتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية في هذا الجانب، لأنها همشت تماماً دور الداخل في مواجهة هذه الأزمات، وأتجاوز التفصيل في هذه القضية مع أهميتها وتأثيرها فيما نحن بصدده؛ لأنها أُشبعت بحثاً وتفصيلاً حتى أصبحت من المسلَّمات.

8- عوامل تاريخية:

وأذكرها هنا بإجمال شديد، فلقد أصبح من المشتهر بين الناس، أنه امتداداً للعلاقات الدولية المتشابكة غير محسوبة الانعكاسات، تبنت بعض الدول العربية والإسلامية دعم المجاهدين الأفغان في مرحلة حربهم للمحتل الروسي، وإلى هنا كان الموقف مقبولاً ومتفهماً حتى بأبعاده السياسية.

لكن المشكلة أن الشباب تم إرسالهم بدون تهيئة، وتركوا هناك دون متابعة، وفتح المجال عبر التمويل المسيَّس للأطراف المختلفة أن تسلط عليهم وأن تحاصرهم بعيداً عن التوجيه من الأطراف المأمونة.

وحين عادوا إلى بلدانهم لم يتم احتواؤهم ولا إعادة تأهيلهم، بل وقعت الجهات الأمنية في كثير من الدول في خطأ الشك بهم، وملاحقتهم واستفزازهم، ومارست مع الموقوفين منهم صوراً من التعذيب كما تجاوزتهم أحياناً إلى أفراد أسرهم، مما ولد لديهم شعور متزايداً بالحاجة للمقاومة والانتقام، مما أنشأ تجمعاً محدداً لهؤلاء المظلومين نما مع الوقت، وانتشر بين آخرين لم يحتاجوا للسفر لأفغانستان، لكن العوامل الأخرى أو الاستفزازات الأمنية قادتهم للانخراط في التجمع، فأصبح ينمو ويتكامل دون أن تتخذ أي إجراءات عملية لمعالجة الأمر قبل استفحاله، سوى الأساليب الأمنية الخاطئة، مما مكن لهذا التجمع، وأعطاه صورة البطل المظلوم.

عوامل يتزايد الاختلاف حولها

1-الخطاب الديني:

توسع كثيراً الحديث عن هذا المصطلح السياسي الجديد، في ظل الضغوط الداخلية والخارجية. كما تداخلت الجهات التي تتحدث عن الموقف الرسمي الحقيقي من المسألة، فلم يعد أحد يستطيع معرفة ماذا نريد. والمشكلة أن آليات ووسائل الحسم فيها تبدو غير دقيقة ولا تمثل العموم بشكل صحيح.

ومن هنا أقول: إن الحديث عن مسؤولية «الخطاب الديني» – مع التحفظ على المصطلح – تجاه ظاهرة العنف هو تجنٍ على الحقيقة وحَيْدة عن الأسباب المؤثرة، وعلى هذا سيكون من الخلط الشديد إطلاق الحديث هكذا مبهماً دون تحديد، كما أن الجرأة على الدعوة الإسلامية بعامة من قبل البعض وإتاحة المجال لهم في ذلك، سيترك انعكاسات خطيرة، وسيزيد من مشكلة التطرف والغلو، ولابد من تناوله بحساسية شديدة، ذلك أن تربية خمسة عشر قرن لا يمكن أن تهدم، ورجالها وأحفادها يتوارثون تلك الدعوة على أنها المنهج الأمثل «وهي كذلك»، بل إن الصدام هو المتوقع، والأمر يحتاج إلى رويّة وحكمة وبعد نظر.

2- التعليم الشرعي:

أخذ الحديث عن دور التعليم الديني في نشوء الظاهرة، أبعاداً مؤسفة لم نكن نتوقع أن تنجرف المنطقة نحوها، والضغط الخارجي مهما تعاظم فلا يقبل أبداً أن يمس مثل هذه المسائل السيادية. وقناعتي أنه لولا وجود توافق داخلي في البلاد الإسلامية مع هذه الضغوط عند بعض الأطراف المؤثرة، لما وصلنا إلى

ما وصلنا إليه. ودول المنطقة تمكنت في مراحل سابقة من مواجهة العديد من الضغوط الأمريكية، فلماذا هذه القضية يتم التجاوب معها!! وفي هذا الوقت بالذات؟! وإذا استمر الأمر كما يجري الآن، فلا أستطيع أن أتنبأ بما سيكون من تفاقم الأزمة وتعقيدها.

بل المطلوب أن يكون رائدنا البحث عن المصلحة العامة التي تريدها الأغلبية وتحقق الاستقرار، ولو خالف مصالح وضغوط القوى الخارجية والداخلية.

ودون الخوض في التفاصيل، أدعو فقط للتأمل في مستوى التعليم الديني في بعض الدول العربية التي واجهت مشكلة التطرف، وعندها سنجد أنه من التضليل المحض، ومن الانتهازية السياسية أن يتم الحديث بتركيز وإصرار على المناهج الشرعية التعليمية كمسؤول رئيس في ظاهرة العنف.

وأخشى ما أخشاه أن نسهم في تضخيم الظاهرة واستفحالها بدلاً من تخفيفها بهذا النوع من التوجهات والقرارات.

3- المؤسسات الدعوية والإغاثية:

دون الحاجة للتفصيل في هذه النقطة، أجد لزاماً علي أن أقول: إن الجدل المتزايد عن دور هذه المؤسسات، ينبغي ألا يحسم لصالح أطراف تعمل وبجد في هذه الظروف العصيبة لتحقيق مكاسب فئوية وحسب، وإن إدخال المؤسسات الدعوية والإغاثية كسبب رئيس في نشوء التطرف والغلو يفتقر إلى المصداقية، ويعوزه الدليل، قال تعالى: ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (البقرة:111).

أسئلة معلقة في طريق العلاج

-هل نحن جادون في طلب العلاج؟

يغلب علينا في علاج المشكلات الكبرى، الحلول الترقيعية وغير الفعالة وغير الجذرية.

ولابد للخروج من المعضلة أن نبتعد عن هذا المنحى، وأن نسلك المسلك العلمي العملي الواقعي الجاد.

- من يملك إصدار قرار العلاج؟

تعددت القرارات والاجتهادات، وتداخلت الجهات المسؤولة عن العلاج.

ولا تدري من هي الجهات المخولة فعلاً بإصدار قرارات العلاج الفعالة.

- هل يوجد من يعيق العلاج؟

وإعاقة العلاج قد تكون بالتضليل في نتائج الدراسة للظاهرة، أو بالتركيز على جوانب دون أخرى، أو بمنع قرارات علاج قد لا توافق قناعة صاحب الإعاقة، أو بإعطاء الفرصة لمستثمري الأزمات.

- أين رأي المباشرين للعنف؟

- ولماذا فعلوا ما قاموا به !؟

وهذه المعلومات يجب أن تؤخذ منهم مباشرة وعبر من يثقون بهم، لا عبر الأجهزة الأمنية التي صنعت العداوة معهم، وكانت سبباً مباشراً لاستفحال أمرهم.

فالملاحظ أن الأهداف المعلنة والظاهرة لعملياتهم، والتي تصدر عن بعض جهاتهم، قد لا تمثل الأهداف الحقيقية التي تدفع هذا العنصر منهم أو ذاك.

مقترحات للعلاج

أولاً: معالجات آنية وقريبة المدى:

1- الرصد الدقيق للظاهرة :

تشكيل لجان مستقلة تماماً وغير معلنة، ويكون أعضاؤها من بعض العلماء والمفكرين الموثوقين والمتابعين لحقيقة الظاهرة مع بعض رجال الأمن المنتقين بعناية، ليقوموا بحوار بعض عناصر الظاهرة ممن هم داخل السجون أو خارجها، ويتاح لهم الحصول على كل السجلات الإحصائية للظاهرة، ويكون هدفها دراسة نمط شخصيات الممارسين للعنف، والخروج برؤية واضحة عنهم، تساعدنا في التقويم، بدل التخرصات والظنون حول صفات وقدرات وطباع وانتشار هذه العناصر، وخلفياتهم الحقيقية، ومعرفة أوضاعهم المادية والاجتماعية، ومعرفة دوافعهم بدقة وبتفصيل.

2-الحوار:

المتأمل في نصوص الكتاب والسنة وفي تاريخ المسيرة البشرية، كما هو موثّق، يدرك ما للحوار من أهمية، وكم فرّجت بسببه من أزمات، ولذا يجب ألا نختلف حول أهميته والحاجة إليه لمعالجة هذه المعضلة، وبخاصة أن الدول التي وقعت في دوامة العنف، وسبقتنا في المعاناة منها، وجدت في آخر المطاف أنه لابد أن يكون الحوار أحد أهم الوسائل المؤثرة في إنهاء تلك المعاناة.

أما آلية التنفيذ وأسلوب الحوار فهي متروكة للجهات المسؤولة، وأرى المبادرة إلى ذلك قبل فوات الأوان.

3-المعالجة الأمنية:

يتفق العقلاء على أهمية المعالجة الأمنية، وتأثيرها العاجل في مواجهة الأحداث «لأن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن». ولكنني أدعو إلى إعادة النظر في الأساليب الأمنية المتبعة في عامة الدول العربية في الملاحقات والتحقيق، والتوسع في الإيقاف الذي طال بعض من لا علاقة لهم بالأحداث، وقديماً قال الحكماء: «إن الخطأ في العفو خير من الخطأ في العقوبة».

4- المعالجة الإعلامية:

إيقاف استغلال الإعلام للإثارة وتصفية الحسابات وإلقاء التهم جزافاً، وإعادة النظر في الأسلوب المتبع في التغطية الإعلامية للأحداث.

ثانياً: معالجات طويلة المدى:

1- تفعيل الانتماء لهذا الدين:

من المتفق عليه أن البلاد الإسلامية ينبغي عليها أن تجعل الدين ركيزة أساسية في بنائها السياسي والاجتماعي، وذلك نظراً للطبيعة المحافظة في هذه المنطقة.

ومن المتعارف عليه أن الأمن الداخلي هو محصلة للتجانس الاجتماعي بين كافة أفراده وفئاته، اعتماداً على المرتكز الأساس الذي يقوم عليه أي مجتمع كان.

والذين يريدون أن يعالجوا الأزمة من خلال إضعاف الأساس الذي ينبغي أن تقوم عليه هذه الدول، فإنما يطلبون محالاً، ويعرضون بلادهم للتشتت والاضطراب.

2- الشورى والتعبير عن الرأي:

كان لغياب القنوات العملية للشورى الشاملة، وعدم وجود آليات لإبداء الرأي، أو المشاركة في اتخاذ القرارات العامة أو نقدها وتقويمها في البلاد الإسلامية أثره البالغ في نشوء الأزمة وتعميقها.. ومع وجود بعض الخطوات المقدرة في عدد من الدول إلا أننا لا نزال في بداية الطريق، وبحاجة لخطوات أوسع، منضبطة بالضوابط الشرعية، لإقامة مؤسسات شورية متكاملة، وإيجاد قنوات فعالة، لاستيعاب الآراء ووجهات النظر المختلفة في الإصلاح والبناء.

3- خطوات إصلاحية:

الإيعاز لأصحاب القرار في البلاد الإسلامية بأهمية امتصاص الاحتقان المتزايد، والبعد عن القرارات التي قد تزيد من الأجواء التي يستغلها من يصنع ظاهرة العنف. فاستراتيجية الاستقرار والأمن والحفاظ على الوحدة تتعارض مع المستفزات، وقد يكون من المصلحة تقديم خطوات ملموسة تحافظ على صدقية هذه الدول داخلياً، وتخفف من الاحتقان، ومحاولة مراجعة السياسات الاستراتيجية الداخلية والخارجية، بما يكفل تحقيق الثقة والاحترام بينها وبين عامة الناس وبدون إخلال بحقوق الأقليات.

وأن يشمل ذلك الحذر من عملاء العدو الخارجي ومناصريه فيما بيننا، والانتباه لألاعيبهم ومكرهم. وكذلك تفكيك شبكات النفعية والمصلحية الانتهازية، مع العمل على تفعيل أنظمة المساءلة للجميع، والمحافظة على المال العام. وهذا سيقتضي بطبيعة الحال تدعيم استقلال القضاء وإصلاح أجهزته المختلفة.

4- تفعيل دور العلماء:

دون قيود، وتطوير مؤسساتهم، ومعالجة جو عدم الثقة بهم، فهم من أقدر من يساهم في معالجة المشكلة ويقضي على جذورها، بإذن الله.

5- تحقيق العدالة الاجتماعية:

وذلك بالعمل على رفع الظلم، ورد الحقوق، ومنح الفرص بناءً على الكفاءة، ومحاسبة المعتدين والمخطئين، وإلغاء الفوارق التي لا تستند على دليل أو برهان. كما يمكن أن يتم من خلال تفعيل وتطوير وتنويع المؤسسات الاجتماعية.

6- إصلاح جهاز التعليم:

من خلال تحقيق توازن في منح المسؤوليات على هذا الجهاز، والعمل على تطوير المناهج التعليمية والتربوية لا تغييرها وتبديلها، بحيث نصل إلى عملية تعليمية تبني الشخصية المتمكنة من حصيلتها التعليمية، وتقتنع بها، وتكون محصنة ضد أي مؤثرات طارئة، ولن يتحقق ذلك في نظري إذا كان البعض يريد مصادمة البيئة المتدينة في مسلماتها، ويقوض الأصول التي ينبغي أن تقوم عليها البلاد الإسلامية بعامة.

7- احتواء الشباب:

توسيع وتفعيل المناشط والبرامج الشبابية والاجتماعية في الأحياء والمساجد والمدارس بشكل علني ونظامي، يستوعب جميع الشباب، ويحسن تربيتهم وتوجيههم، لئلا يتوجهوا إلى المحاضن السرية، بعيداً عن أعين المربين وأولياء الأمور، لأن أيّ تضييق على تلك البرامج المعلنة، سيزيد الأمر سوءاً وغموضاً وسرّية.

8- إصلاح الإعلام:

البدء بإنهاء أزمة الإعلام القائمة من خلال وضع ضوابط يُلتَزم بها للوصول إلى مرحلة الإعلام المسؤول والمنطلق من المرتكز الذي يحفظ تماسك المجتمع واستقراره، ويبتعد عن الإثارة والاستفزاز، ومن المهم أن تتاح الفرصة للأغلبية المحافظة أن يكون لها مؤسساتها وكوادرها الإعلامية، كما أنه من المهم أن تتفق الوسائل الإعلامية على تحديد وتحرير المصطلحات بدلاً من التداخل والخلط، وعلى تبني منهجية إعلامية تعمل على احترام وتطوير البناء الثقافي للمجتمع الإسلامي.